

انعكاسات البيئة الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي

-السيناريوهات المتوقعة 2030-

Implications of the external environment and the implications of a democratic transition for the future of the Arab regime

-Expected scenarios 2030 -

أسماء صالح

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، Salhi.asma@enssp.dz

مخبر السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

تاريخ الاستلام: 2021/04/26

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

ان الهدف من الدراسة معرفة مستقبل العالم العربي في ظل المستجدات التي فرضها النظام الدولي من التنافس والحفاظ على الهيمنة ضمن خريطة جيوبوليتكية بين القوى الإقليمية الكبرى، لتبين تأثير تداعيات الانتقال الديمقراطي على النظام العربي بعد الأزمات السياسية والتهديدات الأمنية الجديدة، سعياً منا لتقديم رؤية مستقبلية من خلال وضع سيناريوهات بناء على تقارير مختلفة من مختلف المراكز البحثية المتخصصة في الاستشراف، كما تم تحليل الدراسة طبقاً للمقاربة الاستشرافية ووفق مؤشرات التي تحدد الصراع والتنافس في ظل التحالفات جديدة مع الدول التي تتمتع بموقع جيو استراتيجي فعال من منطلق "الدولة الصديقة" كاستراتيجية بسعر "الاخوة مصدر القوة".

الكلمات المفتاحية: العالم العربي، البيئة الخارجية، المستقبل، الانتقال الديمقراطي، التنافس الدولي.

Abstract:

The aim of the study is to know the future of the Arab world in light of the developments imposed by the international system of competition and maintain dominance within the map of Geopolitics among the major regional powers, to show the impact of the repercussions of the democratic transition on the Arab system after political crises and new security threats, In an effort to provide a vision for the future by developing scenarios based on various reports from various research centers specialized in forward-looking, the study was analyzed in accordance with the forward-looking approach and in accordance with indicators that determine conflict and competition under new alliances with countries that have an effective geostrategic position from the point of view of the "friendly state" as a strategy at the prices of "brothers source of power".

Keywords: The Arab world, the external environment, the future, democratic transition, international competition.

المؤلف المرسل: أسماء صالح

1. مقدمة :

تعتبر موجة الانتقال الديمقراطي التي عرفت المنطقة العربية، من بين القضايا التي ألقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمحللين والدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باعتباره يشكل إحدى الركائز التي تبنى عليها مدى استقرار دول العالم، خاصة وأن النظام الدولي عرف العديد من التغيرات والتفاعلات الدولية جديدة من حيث بروز قوى إقليمية ودولية كبرى، من خلفيات الحراك العربي، الذي كانت انطلاقته من تونس ومصر ثم ليبيا، لينتقل إلى منطقة الشرق الأوسط وبعض دول الخليج.

لقد كان مسار الانتقال الديمقراطي مفاجئة الخارج لما يحدث في المنطقة العربية منها انبثقت سياسات واستراتيجيات القوى الكبرى لبسط سيطرتها وهيمنتها ونفوذها، وتزامن الحراك العربي بالمطالبة بالتغيير الشامل في الأنظمة السياسية العربية، بدعوة لتطبيق الديمقراطية، ومنها استغلت القوى الكبرى الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبحت المنطقة العربية حلبة صراع وتنافس إقليمي بين القوى الكبرى، ما نتجت عنها عدة انعكاسات على مستقبل العالم العربي، برزت فواعل جدد منها تنظيم الدولة الإسلامية، التهديدات الأمنية الجديدة بمختلف أنواعها.

تمثل تداعيات الانتقال الديمقراطي إحدى مؤشرات استقرار أو عدم استقرار الأنظمة السياسية العربية، فهي تمثل تأثير على مستقبل العالم العربي في ظل المؤامرات الخارجية، والتسابق نحو التسلح وفرض الهيمنة والقوة في ظل بروز قوى جديدة في النظام الدولي تتنافس للحفاظ على مكانتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية مقابل إضعاف قوى أخرى.

الإشكالية البحثية:

لقد شكلت التحولات السياسية في النظام الدولي نقطة حاسمة في الحفاظ على الهيمنة التموقع الجيو استراتيجي للقوى الدولية الكبرى، نظرا لما يعاني منه النظام العربي من تحديات داخلية وتناقضات في بنيته الداخلية والواضح أنه لم يجد حلول جذرية تمكنه من مواجهة الأطماع الخارجية الذي أصبح محل تنافس وصراع ما انعكس على مستقبل النظام العربي، وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت التفاعلات الدولية الجديدة وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي؟

وتندرج ضمن إشكالية المحورية أسئلة فرعية:

1. ماهي أسباب اهتمام القوى الدولية الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية في ظل موجة الانتقال الديمقراطي؟

2. هل شكلت التهديدات الأمنية إشكالية في تحقيق الاستقرار الأمني في تجربة الانتقالية بالعالم العربي؟

وكإجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- ❖ تعتبر التحولات الدولية الجديدة بمثابة نقطة مركزية في تغيير هيكل النظام الدولي من التنافس والصراع وتزايد التهديدات الأمنية الجديدة ما أثر على مستقبل النظام العربي في التجربة الانتقالية.
- ❖ كلما تعددت الأزمات السياسية في العالم العربي كلما تزايد الدور الاستراتيجي للقوى الدولية المهيمنة في النظام الدولي.

أهداف البحث:

- ❖ معرفة انعكاسات التفاعلات الدولية الجديدة منها التنافس الصيني الأمريكي في ظل جائحة كورونا
- ❖ معرفة أهم العوامل المؤثرة في النظام العربي خلال مسار الانتقال الديمقراطي.
- ❖ تقديم سيناريوهات لمستقبل العالم العربي في ظل المتغيرات البيئية الخارجية ومعضلة الانتقال الديمقراطي.

أما المنهجية المتبعة لتحليل موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال التطرق للعديد من الدول العربية والمغاربية التي تعاني من أزمات سياسية ما أدى إلى سقوط النظم السياسية وصعوبة الحفاظ على السيادة والاستقرار الأمني والإقليمي والقومي ما شكل أزمة بناء الدولة في بعض الأقطار العربية، إضافة الى المقترّب الاستشراقي من خلال الاعتماد على متغيرات ومؤشرات للاستشراف عن مستقبل النظام العربي في ظل التجربة الانتقالية مقابل التنافس والصراع بين القوى الدولية الغربية لبطس هيمنتها الجيو استراتيجية وضمان بقاءها في دائرة الثروة والقوة.

2. انعكاسات البيئة الخارجية على النظام العربي:

هناك من يرى أن التحولات الدولية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بهيكل توزيع القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، سواء من حيث

ارتباطها بمشكل النظام الدولي أو من حيث أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمى، وأن هيكمل النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة يقوم على تعدد مراكز القوى، ويرتكز على نمط توزيع عناصر القوة والقدرة على التأثير فى الوحدات الدولية، وفى هذا الصدد يرفض "ادم روبرتس" وصف هيكمل أحادي القطبية نظراً لعدم تمتع أى دولة بمفردها بعناصر القوة القادرة على توجيه التفاعلات الدولية لوحدها. (أبو هدية، د.ت، ص: 118)

وفى هذا الصدد يؤكد أنصار تعدد مراكز القوى فى هيكمل النظام العالمى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الأساسية والفاعلة فى هذا النظام مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين واليابان يكشف عن عدم وجود دولة واحدة تتمتع بجميع عناصر القوة، ولذلك يعتبر "بوزان" أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحاً غير ملائم فى ظل نظام تعدد مراكز القوى، إن واقع الولايات المتحدة يواجه جملة تحديات داخلية وأخرى خارجية، مما يدفع إلى القول بأن النظام الدولي بطبعه الراهن يمر بمرحلة انتقالية، وبالتالى فإن مظاهر الهيمنة الأمريكية لا يمكن لها أن تستمر كصيغة نهائية (أبو هدية، ص: 118)

كما شكلت العولمة بمفهومها الجديد العديد من التغيرات التى طرأت على النظام الدولي منذ عام 2011، أين عرف العالم العربى مأزق الاستقرار والحفاظ على السيادة الوطنية فى إطار تغيير الأنظمة السياسية، اتخذت الشعوب العربية مفاهيم متشابهة فى أدبيات السياسة المقارنة (التغيير السياسى، الإصلاح السياسى، التحول السياسى الديمقراطى، الانتقال الديمقراطى) سعياً منها لتحقيق النظام الديمقراطى، فانقسمت إلى اتجاهات منها: الاتجاه الإصلاحى الذى احتواه النظام السياسى وامتص شرارة الغضب نتيجة عوامل داخلية وتأثير العوامل الخارجية، ومنها الاتجاه الثورى سقطت فيه الدول فى شبكة الصراعات والنزاعات الاثنية والقبائلية، وهذا ما أدى إلى تغلغل العامل الأجنبى لبطس الهيمنة والسيطرة نظراً للأهمية الجيو سياسية والجيو بوليتيكية التى تتمتع بها الدول.

منها شكلت خريطة طريق جديدة لكسب رهان الربح أو الخسارة، برزت مقاربات جديدة وتضارب ابستمولوجى فى مضامين المفاهيم التى احتوتها العولمة جديدة كآلية للخروج من العولمة بمفهومها التقليدى،

أصبح صراع اقتصادي ابتكاري بالدرجة الأولى، و هنا صورة جديدة بنظرة بعيدة من القوى الخفية بقوة عواملها المادية والمعنوية لقيادة العالم بتحالفات وعلاقات سلمية تحت غطاء "الصدافة" المتمثلة في الصين، في حين تأزم السياسة الداخلية الخارجية نظرا لعدم مشروعية قيادة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، الامر الذي استدع مجلس الشيوخ إلى سحب الثقة من ترامب، مقابل نشر الأوراق على طاولة التحالف او الانسحاب بين القوى الدولية (روسيا، تركيا، بريطانيا، فرنسا).

اتخذت الولايات المتحدة نمطية القوة والتنافس من منظور الواقعية الكلاسيكية، في حين كانت الصين سابقا ضمن أطروحة الواقعية الهجومية، إلا أن الطرفين بحثا عن سياسات واستراتيجيات جديدة الأولى الحفاظ على الهيمنة وقيادة العالم، والثانية تسعى عبر شعوب العالم توقع أساسي لكسب المعركة. حسب الدراسات والأبحاث الصادرة من المنظمات الدولية، والباحثين والمختصين في الشؤون الاستراتيجية، حاولوا البحث عن النظريات المناسبة في حقل العلاقات الدولية لتفسير والتنبؤ عن مستقبل الصين بعد 2020. ان التكتلات الإقليمية والتبادل التجاري أصبح ركيزة أساسية لتفسير البعد العالمي من منظور القيادة، طرف بقوة اقتصادية وطرف بقوة ابتكارية تكنولوجية، فرض وجود طرفين في معادلة السباق الصيني والامريكي، انبثقت منها بعد وسيط لحسم نتيجة الفوز من خلال جائحة كورونا، وهنا اخضعت العالم للرجوع للمفهوم الوستفالي من خلال اعتماد كل دولة على ذاتها لاحتواء شعبها وضمان بقائها، بدايات اللعبة بقراءة تقنية من الصين ثم لتنقل للولايات المتحدة الأمريكية، لتعم مختلف أنحاء العالم، ولا يمكن فهم الصعود الصيني بتنمية وتحالف سلمي بدون الرجوع للخلفية التاريخية.

لقد أدت التطورات الجديدة (السياق التاريخي، العولمة) إلى ظهور قوى إقليمية ودولية جديدة، كما أعادت روح المنافسة إلى قوى دولية سبق أن تداعت لظروفها الخاصة (روسيا)، وأصبحت قادرة على المنافسة. هذه القوة لم تكن قادرة على أن تتحول إلى أقطاب، لكن يبدو أن الواقع الدولي الجديد الاقتصادي والسياسي في طريقها إلى أن تتحول إلى أقطاب حقيقية، فالاقتصاد العالمي يشهد تطورات شديدة الأهمية، فقد استطاعت الصين منذ 2010 أن تتجاوز اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم

بعد الولايات المتحدة، وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية (2008) لتؤكد مكانة اقتصاد الصين، حيث لعب الصين دور قاطرة التعافي للاقتصاد العالمي، فقد أسهمت الصين بنحو 15% من الناتج المحلي العالمي في عام 2012 مقابل 18.7% للولايات المتحدة، كما تؤكد وحدة الايكونوميست للمعلومات أن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2017، أنه سيكون أكبر بنحو 24% من نظيره الأمريكي في عام 2030. (<http://www.acrseg.org/36537>)

أما من الناحية السياسية للصين، فإذا نظرنا إلى النزاعات الحدودية وتأثيراتها في الرضا وعدم الرضا، فنجد الولايات المتحدة والصين دخلتا في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية في ثلاث حالات: كوريا وفيتنام وتايوان. في الحالة الكورية كان هناك تدخل مباشر في المعارك، أما الحالة الفيتنامية كان هناك حرب بأسلوب غير مباشر من خلال وكلاء، أما حالة التايوان فلا تزال الصين تنظر إليها كجزء من إقليمها، وهو مثال الأكثر نذيرا بالسوء لصراع حدودي، وظلك بالأخذ بعين الاعتبار التوترات التي تحدث حول تايوان، والقوة المتنامية للجيش الصيني، والتصريحات الواضحة من جانب القادة الصينيين، وبعد الدلائل التي تشير إلى النزعة القومية الصينية المتزايدة، إضافة إلى احتمال حدوث حسابات خاطئة من جانب الصين أو تايوان أو الولايات المتحدة الأمريكية. (<http://www.caus.org>)

فيما يتعلق بروسيا، ومدى رضاها عن القواعد الدولية، نجد أن روسيا نجحت في التعامل مع كثير من الأزمات الدولية، ولاسيما بعد الأزمات العديدة التي تسببت فيها السياسات اليمينية المتشددة التي تبنتها إدارة جورج بوش، فقد بدأ الحديث من جديد عن عودة روسيا كفاعل رئيسي على الساحة الدولية، لم يعد يقبل بالقواعد التي تفرضها معطيات تلك الساحة التي بات يحتلها، كما أن فترة إدارة "أوباما" شهدت، وفقا لمحللين أمريكيين، وعودة التيار الانعزالي الذي يدعو إلى تقليل الانخراط الأمريكي ملء الفراغ الأمريكي.⁷

ووفقا لهذه المعايير نستطيع القول: إن النظام العربي سيكون أكثر تعرضا للاحتراق من النظام العالمي وأكثر استعدادا للتأثر بهذه التحولات، فالنظام العربي رغم قدرته الاقتصادية وموقعه الاستراتيجي، فانه أكثر ارتباطا بالنظام العالمي من منظور مصالح النظام العالمي وبالذات القوى الغربية في هذا النظام بسبب ثروة الطاقة الهائلة التي تجعله نظاما معولما، يزداد التأثير بسبب كثافة الصراعات والانقسامات

داخل النظام وبسبب هشاشة التماسك وغياب القيادة الإقليمية بل وتعرضه لموجة عاتية من الانقسامات داخل الدول على أسس عرقية ومذهبية، ناهيك عن دخوله مرحلة صراع جديدة مع دعوة تأسيس لنظام آخر بديل يقوم على أساس دعوة الخلافة الإسلامية).

<http://www.acrseg.org/36537>

ربما يكون تراجع سطوة الولايات المتحدة وظهور «نظام لا قطبي» مرجح أن يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب فرصة أمام النظام العربي لتنويع علاقاته وارتباطاته السياسية والاقتصادية مع الفواعل الجدد في النظام العالمي، وربما يكون التوجه الأمريكي نحو الشرق الأوسط على حساب الارتباطات الأمريكية بالشرق الأوسط فرصة أمام النظام العربي للتخلص، ولو تدريجيا من الروابط التبعية للولايات المتحدة وهيمنتها، لكن تداعيات الحراك العربي تحد كثيرا من فرص مثل هذه التطورات.

<http://www.acrseg.org/36537>

إن الرهانات جديدة التي فرضت على القوى الدولية إعادة هندسة سياساتها الداخلية والخارجية، بداياتها بالانتقال الديمقراطي الذي تغلغل في السياق المجتمعي العربي، مقابل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وما تمخضت عنها من نتائج، أفسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية ومختلف القوى الدولية الأخرى النظر في تقنية الفوز بقيادة العالمية من خلال وضع خريطة سياسية لتقسيم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقابل محاول اضعاف وتهديد إيران بما تمتلكه من أسلحة تهدد وتشكل خطر على المستقبل الأمريكي.

شكل الصراع بينهما تهديدات عديدة منها اغتيال "فيلق القدس قاسم سليمان" جنرال ايران الذي يعتبر قائد الحرية في البلد المثير للقلق في المنطقة، لقد وصف بالرجل المحارب في الحروب الإيرانية بالوكالة، وبالضبط في سوريا والعراق واليمن وغيرها من النزاعات، لتنتقل الولايات المتحدة الأمريكية بمخاطبات ذات دلائل عداوية بينها وبين ايران لرد الاعتبار، ومنذ ذلك حين لم تدرك الولايات المتحدة الأمريكية خطورة السلام العالمي المعولم بقيادة الصين بتفكيرها الاستراتيجي القوي في كسب رهان القيادة العالمية من منطلق سياسة "التنمية العالمية السلمية" وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن معادلة التحالف التعددي

المهيمن بالقوة والتنافس والصراع، في حين بقيت دول أخرى ذات التحالف "صديق" أم "عدو" ترسم خريطة توجهاتها ضمن سياسة عامة رشيدة بما يحقق مصالحها العامة، تركيا وروسيا واليابان.

فسرت معادلة البحث عن النتيجة في الصراع والنزاع الليبي بين حكومة الوفاق الوطني وقيادة حفتر، ظهرت فيها خلافات غربية وعربية، وكانت من بين الدول ذات توجه ثابت هي الجزائر التي تزعمت القيادة المغاربية ذات النزاع المختلط بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن الصراع الذي شكل تهديدا على دول الحوار، حاولت الجزائر ضمن مقاربتها الدبلوماسية المخنكة بتطبيق مبدأ الحوار وعدم التدخل، رغم ولوج إلى تغرادات وأقوال وتحليلات واتهامات بأنها تدعم حكومة الوفاق، وكانت تركيا الدولة الوحيدة المساندة مع توتر العلاقات مع مصر ودول الخليج العربي، التزمت الجزائر بسياستها الثابتة بمبدأ الحوار، في الوقت الذي تتصارع فيه الدول حول كسب "الصداقة" بين الأطراف من أجل الهيمنة على الاقتصاد، تلقى العالم ضربة قوية "بجائحة كورونا"، هنا أدركت الصين بأن العالم يتوجه نحو نظام عالمي جديد لا نقاش فيه، اتخذت مبدأ "السلمية" كآلية لرد الاعتبار للدول الصديقة ومنها الجزائر، لأن معظم الشركات الصينية توجد في الجزائر.

خلال تتبع مسار وقوع العالم في أزمة مالية في انهيار أسعار النفط، "الصين" تلعب دور "الصديق الحنون" بتقديم المساعدات بدون مقابل حتى تكسب رهان المعركة، وهنا تنطلق باخرة الجزائر ضمن أحندة السياسة الصينية في زمن "جائحة كورونا معولة"، الأمر الذي استدعى الى قلق بين الأطراف المتنافسة "فرنسا" التي لم تتجاوب وتتقبل الشراكة والتعاون الثنائي الصيني الجزائري، خاصة وأن الصين تخطت خط الاقتصاد المهيمن وإنما البعد الابتكاري الإبداعي.

أصبحت "جائحة كورونا" مصدر تهديد وقلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لارتفاع عدد المصابين والوفيات في العالم، رغم محالة الخبراء والعلماء في مجال الصحة وعلم البيولوجيا لاختراع دواء جديد يقضي على هذه الجائحة، فضلا على ذلك سارع الرئيس الأمريكي "ترامب" إلى التهوين من حجم التهديد، وأصر على أن الأمور تسير على نحو جيد وأنها تحت السيطرة، أطلق ترامب هذه المواقف رغم التحذيرات المتتالية التي كانت تصدر في الوقت ذاته عن خبراء ومسؤولين في مجال مكافحة الأمراض العديدة

والاوبئة والامن البيولوجي، وكان تقدير استخباري بعثه إليه مدير المخابرات الوطنية الامريكية في يناير 2020، ولكن ترامب تجاهل التحذير واعتبر الامر مجرد "خدعة" ديمقراطية جديدة مثل "خدعة" محاولة عزله. (وحدة الدراسات السياسية، 2020، ص: 01)

ووفق المؤشرات الظاهرة على طاولة التغيير العالمي الذي فرضته العولمة الجديدة، نجد الاتحاد الأوروبي قد تخلى دول أعضائه على بعضهم البعض في تقديم المساعدات المادية لمواجهة جائحة كورونا، استغلت الصين وروسيا هذه الثغرة لتقديم المساعدات لكل من إيطاليا وهي بمثابة خطوة يمكن تفسيرها بأنها من أهداف إدخال الشك وعدم الطمأنينة لدول أوروبا. ويمكن تحليل سبب قضاء الصين على جائحة كورونا في ظرف قياسي وجيز هو طبيعة نظام الحكم السائد، لأن النظام الصيني نظام شمولي، استطاع بسياسته المخنكة التحكم في الوباء من خلال السياسات والاستراتيجيات والقرارات العقلانية في إدارة الخطر الذي خلف عديد من الخسائر البشرية، في حين إدارة ترامب بقيت في دائرة القرارات الارتجالية ونحو تفكير استراتيجي نفسي لنفسي وهذا للحفاظ على القوة الاقتصادية بالدرجة الأولى دون مراعاة العوامل المعنوية.

3. تأثير الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي:

شهدت المنطقة العربية موجة الانتقال الديمقراطي، التي كانت خلفياتها تبني النظام الديمقراطي والخروج من منعرج النظام الاستبدادي، والتوجه نحو التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي على السلطة، وفتح مجال المشاركة السياسية في ظل تنامي المعارضة السياسية، بالإضافة إلى الحرية السياسية، ومبدأ احترام حقوق الإنسان، إلا أنه ما عرفته المنطقة العربية كان انعكاسا لما كان توقعه، حيث اختلفت الفكرة الاستراتيجية والإيديولوجية من دولة إلى أخرى بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول بهدف الحفاظ على هيمنتها والبقاء في مظلة التنافس الإقليمي في ظل ظهور قوى إقليمية جديدة في النظام الدولي، ومن هذا المنطلق كان تأثير جيوسياسي وجيو استراتيجي على المنطقة العربية ومنها دول شمال إفريقيا، التي تصاعدت فيها الأزمات السياسية والتهديدات الأمنية التي أثرت على بناء الدولة الوطنية والحفاظ على الأمن القومي للبلاد.

ومن التحديات التي تواجه النظام العربي تتمثل فيما يلي: (Al_Moqdad, july2015,p:07

❖ **الموارد المائية:** وترتبط مشكلة الموارد المائية أيضا بالعالم العربي في جوانب متعددة من التأثير على الواقع والاستقرار في المستقبل الجيو سياسي وتتمثل هذه الجوانب في:

❖ انخفاض كفاية المياه المتاحة في العالم العربي: إن الموارد المائية المتاحة للفرد في العالم العربي هي واحدة من أدنى مستويات في العالم، وأن المشكلة سوف تزداد سوءا بسبب تزايد عدد السكان في المنطقة العربية، والطلب المتزايد من التوسع في المشاريع الاقتصادية والخدماتية، فان استخدام المياه المنزلية والزراعية والصناعية في معظم البلدان العربية تضع أحواض المياه الجوفية بمعدلات تتجاوز حدود التجديد.

❖ **تهديد الأمن الغذائي:** هو واحد من القضايا الرئيسية في العالم العربي، ويرتبط ذلك بعدم كفاية الموارد المائية في معظم الدول العربية لتوفير المنتجات الزراعية المطلوبة، والمشكلة لديها تصبح أكثر خطورة في الوقت الحالي، والتحدي في المستقبل تفرضه متطلبات السعر العالمي للموارد الغذائية، وتعتمد معظم الدول العربية على السلع الغذائية المستوردة من الخارج في مجال تأمين، مقابل ذلك أفراد مجتمعاتهم المحلية يعانون من نقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

❖ **مصادر المياه خارج المنطقة العربية:** هذه هي إحدى المشاكل الهامة التي يجب مراعاتها عند تشخيص العنصر العربي الجيوسياسي، خاصة وأن العديد من الصراعات بدأت تظهر لدى الدول التي تعبر عنها الأنهار الرئيسية في العالم العربي مثل نهر النيل والفرات، وهذا من شأنه أن يعزز أدوات الضغط الخارجي الذي سيزيد توظيف تأثيره لإطلاق المصالح المشجعة في المنطقة العربية.

❖ **مشكلة الموارد الاقتصادية:** إن الموارد الاقتصادية المشكوك فيها، هي اعتماد معظم الدول العربية على عدد محدود من السلع، وهو يمثل نسبة عالية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل النفط أكبر نسبة من إجمالي الصادرات مقارنة بالمنتجات الأخرى في معظم الدول العربية، وهذا يؤثر بدوره على وزن الدول العربية على الصعيد الدولي، في لاتزال رهان لأدوات خاصة في السوق خاصة عند الأطراف المؤثرة في الشراء أو الحصار أو استخدام مفهوم نمط الترابط في الاقتصاد، الحقيقة أن الدول العربية

تعتمد على استنزاد معظم السلع من الدول الأجنبية. والمشكلة الاقتصادية الأخرى تتمثل في اختلاف متوسط الدخل الفردي بين البلدان العربية المصدرة للنفط مقارنة بالدول عربية أخرى، وهذا كله يؤثر على توزيعها للسكان، حيث نجد ارتفاع معدل الكثافة السكانية في مدن البلدان المنتجة للنفط، مقارنة مع الكثافة السكانية في مناطق أخرى داخل البلد نفسه، مما يؤثر تأثير سلبي على الديمغرافيا في البلاد، خاصة وأن اقتصاديات هذه البلدان تشجع تدفق العمالة الأجنبية والعمل في المناطق الأكثر نشاطا وفي الأماكن الحضرية، الأمر الذي يؤثر بدوره على تكوين السكان، وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية على مستوى الدولة الجغرافية، والملاحظ أن التنمية الاجتماعية أصبحت أكثر وضوحا في البلدان المنتجة للنفط، وتظهر مشكلة أخرى في انفتاح المجتمعات النفطية على نمط الاستهلاك فان البلدان الخارجية ليست لديها استراتيجيات قادرة على توفير التخفيض المطلوب للاعتماد عليها في المنتجات الأساسية الخاصة الذاتية. (Al_Moqdad, p:82)

❖ **مشكلة الانسجام السياسي:** مشكلة الانسجام بين الأنظمة السياسية العربية، حيث أثبتت الأحداث أن الأنظمة السياسية العربية كانت ولا تزال تعمل بعيدا عن صياغة مواقف مشتركة تجاه معظم القضايا الداخلية التي تهم الأفراد المجتمع المحلي والعمل المشترك، مما أدى إلى نقص القدرة الاستراتيجية الذاتية، على الرغم من أن الجامعة العربية لديها تأخير، فان التعاون بين الدول العربية لا يزال في مستوى متدني لبلوذة القضايا البيئية الداخلية، فيبدو أن العديد من التكتلات الإقليمية في العالم تستخدم الكثير من المصالح لشعبها إلا أنه لم تكن في الدول العربية بالرغم القواسم المشتركة، مما أدى إلى غياب الثقة بين الحكام والمحكومين وبين المجتمع العربي والسياسي. (Al_Moqdad, p:82)

ففي ظل تواصل موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، فهناك سيناريوهات محتملة لمستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي: (علاء. دن، ص: 17-18).

❖ **ففي ليبيا وصلت دعوات استقلال الأقاليم إلى ذروتها في ظل فشل النظام السياسي الجديد في فرض الأمن، أو حتى القانون، على كل الفاعلين السياسيين، ومن ثم فان استقرار الأوضاع في ليبيا يتطلب**

التخلص من النزعات التفكيكية وصياغة دستور توافقي يرسخ سيادة القانون عبر انتهاج سياسات حاسمة تجاه ملفات الميلشيات المسلحة والجماعات الدينية المتشددة.

❖ أما في سوريا فقد فإنها تعاني من أزمة بناء الدولة، بحيث انتهت بحرب أهلية بين نظام بشار الأسد والأطراف المعارضة، ثم ازداد الأمر سوءاً بوقوع انقسامات واقتتال بين جبهات المعارضة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية، وبما أن النزاع السوري نادر الطابع، باعتباره أول صراع دولي متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، فإن التوصل إلى تسوية لهذا الصراع يحتاج إلى إرادة دولية، وتهئية إقليمية، ويمكن أن تساعد المخاوف من استفحال التطرف في التوصل إلى تسوية تمنع التفكك وتماديته، لان الحرب السنية_ الشيعية إن استفحلت فستدوم طويلا، ستكون مدمرة.

❖ كما أن العنف السياسي الذي تشهده مصر، وكذلك عدم الاستقرار والدعوات الانفصالية في اليمن، بالإضافة إلى ما يمكن بالانسداد السياسي وتفاقم المشكلات الاجتماعية في تونس تتطلب أن تسعى الأقطار الثلاثة بجدية إلى إنهاء حالة الاستقطاب الحالية، والعمل على أن تقدم نموذجاً ديمقراطياً اندماجياً إصلاحياً حقيقياً. (علاء. دن، ص: 17_18).

من جهة أخرى فتأثير الانتقال الديمقراطي على مستقبل العالم العربي، فهنا يتم التطرق إلى مستقبل العالم العربي في ظل انتشار ما يعرف " بتنظيم الدولة الإسلامية"، حيث في يوم 29 يونيو 2014 أعلن تنظيم "داعش" قيام "دولة الخلافة الإسلامية" في خطاب تاريخي لزعيمه أبو بكر البغدادي في المسجد الكبير بمدينة الموصل، حدث ذلك عقب اجتياح قوات "داعش" لمساحات واسعة من المحافظات "السنية" في شمال غرب ووسط العراق، وسيطرتها على كثير من منابع النفط العراقي وتمكنها من فرض هيمنتها على مساحات واسعة من سوريا والعراق تتجاوز خمسة أضعاف الدولة اللبنانية. (<http://rawabetcenter.com>)

ففي تونس فسرت رسالة وجهتها كتبية عقبة بن نافع التي كانت تخطط منذ الإطاحة بنظام "بن علي" لإقامة أول "إمارة إسلامية بشمال إفريقيا" إلى "أبي مصعب عبد الدود"، أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دواعي إسراع الجهاديين في تونس: "من المعلوم أن ثمرة الثورات العربية عادت على المجاهدين بالنفع، فالواجب علينا تجاه هذه التغييرات والتطورات التي بدت بوادر خيرها أن نستغل ما تيسر من إمكانية بشرية عسى الله يفتح علينا ويجعلنا سببا في إحياء جذوة الجهاد في أرض القيروان". (حسن، 2017، ص: 100)

وقد وردت في أبحاث عادل حمدي الذي ألقى عليه القبض سنة 2001 بينقردان مع مجموعة من الأشخاص وقد رحل إلى تونس وقضى سبعة سنوات في السجن رفقة كل من: مؤسسي تنظيم أنصار الشريعة "محمد العوادي وعادل السعيد ولطفي الزين ورضا السبتاوي، وبرفتهم قياديين حركة النهضة "الصاذق شورو والحبيب اللوزو"، وخلال شهر أغسطس/ أوت 2011، تمت مبايعة "أبي عياض" على "السمع والطاعة" بمنزله من طرف شباب أغلبهم سجناء. (حسن، ص: 101)

وقد أعلمهم "أبو عياض" عن نيته فتح مركز تدريب في درنة الليبية لاكتساب الخبرة والعودة إلى تونس لمباشرة العمل المسلح من أجل إقامة الدولة الإسلامية، وفي مطلع فبراير/ فيفري 2012 تم التفتن لهم من قبل القوة العسكرية حين كانوا في نقلهم لمختلف الأسلحة ووقع نزاع بينهم بتبادل الرصاص. (حسن، ص: 101)

غير أن التحولات التي عرفت تونس بعد الحراك الشعبي الذي انطلق من الجنوب التونسي وما نجم عنها من حالة فراغ في هرم السلطة، أدى إلى إضعاف الدولة والمؤسسات الأمنية التي اهتمت بولائها للنظام ما أدى إلى حالة من الفوضى الأمنية وتسارع العنف بالنظر إلى تنامي نشاط الأعمال الإرهابية في البلاد باستهداف السياسيين والمؤسسات الأمنية، ضف إلى ذلك الترابط التنظيمي لتلك المجموعات وعلاقتها بباقي التنظيمات المسلحة الإقليمية والتي زاد من قوتها حالة الأمن والفوضى التي تعرفها ليبيا، وكانت أبرز

تلك الأحداث اغتيال الناشطين السياسيين "شكري بلعيد" في فبراير 2012 و "محمد البراهيمي" في سنة 2013. (ملوشي، 2017، ص: 303).

أما في ليبيا فإن البحث في أسباب الصراع ترجع نتيجة التمرد والانقسامات الداخلية والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة، أدى إلى انتشار التطرف الإسلامي في ظل نظام القذافي وبعده نتيجة عدم وجود هوية وطنية قوية لمواجهة الشرعية السياسية، مقابل غياب فاعلية الدور للدولة، عدم التحكم في القدرة الاقتصادية، فكانت مخرجاته الإطاحة بنظام القذافي وتغلغل القوى الأجنبية داخل النظام السياسي للدولة (Boeke, Roy, Zuijdewijn, 2016, p: 21-22) بالإضافة إلى:

أدى تدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي إلى نتائج كارثية على منطقة الساحل منها زيادة انتشار الحركات الإرهابية في المنطقة لسببين رئيسيين: (بشكيط، جوان 2018، ص: 205).

❖ انتشار السلاح بكمية كبيرة في المنطقة نتيجة لنهب مخازن السلاح الليبي إثر تدخل حلف الناتو الذي تغاضى عن عملية النهب التي وقعت وعجزت عن حمايتها ومراقبتها وهو ما انتقدته دول المنطقة مثل: مالي والجزائر وعليه فإن انتشار الأسلحة الثقيلة إلى جانب الحدود التي يسهل اختراقها شجع من عملية توافد الإرهابيين من شتى البقاع للتبضع من هذا السوق المفتوح.

ان تركز القاعدة في ليبيا اتخذ مسارات عديدة ما أثر على سيادة الدولة وأمنها الداخلي والإقليمي، وأصبحت محل تنافس بين الأقليات للحفاظ على مستنقعيها الباطني وفرض قوتها من خلال الاستفادة من الثروات التي تملكها ليبيا وكذلك دعم الأطراف المساندة لها للحفاظ على مصالحها، إضافة إلى فتح المجال لتبادل مختلف الأسلحة للكفاح والقتال، ولذلك تركز القاعدة في ليبيا تمكن في التغلغل عبر المناطق.

خريطة رقم (01): تركز شبكة القاعدة في ليبيا بعد 2011

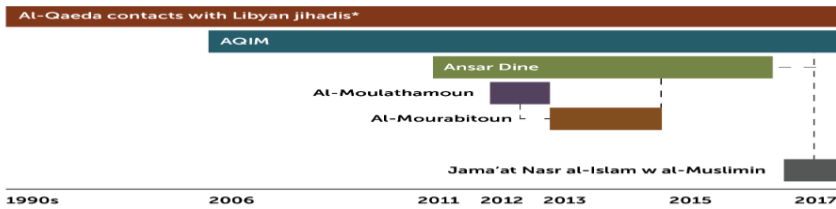


Source: Emily Estelle, November 2017, p: 77.

❖ إن الأنظمة السياسية التي توفر ضمانات كافية لمواطنيها لممارسة الحقوق والحريات تتيح لنفسها فرصة تعبئة المجتمع للمساهمة في حربها ضد الإرهاب، أما في الحالة العكسية فإن ذلك يساعد على توفير بيئة خصبة لعمل الجماعات الإرهابية، وفي هذا الإطار نتيجة لقيام بعض دول المغرب العربي بإصلاحات سياسية هامة، خاصة في الجزائر استطاعت هذه الأخيرة احتواء الظاهرة الإرهابية نتيجة لسياسة الوئام ثم المصالحة الوطنية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، نتيجة كذلك للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة المتعاقبة منذ التسعينات، والتي لاتزال متواصلة لحد الآن. (دريس، جوان، 2014، ص: 105).

تزايد التنافس الدولي في المنطقة المغاربية نتيجة لوجود علاقة ثنائية أو علاقة عكسية بين متغيرين هما الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول الساحل، فإذا ثبت توظيف الاختراق الأجنبي للاختراق الإرهابي فإن الاختراق الأجنبي يوظف الاختراق الإرهابي ما ينتج عنه تنامي الأهمية الجيو اقتصادية للساحل وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية والذي يعكسه التدخل الأجنبي من منظور القوة (التواجد العسكري، قواعد عسكرية) تحت مبرر التعاون والتحالف ما ينتج عنه تغلغل الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية وتصبح مسرح للصراع بين الأطراف (الدولة والجماعات الإرهابية والتدخل الأجنبي). (بشكيط، جوان 2018، ص: 205).

الشكل رقم(01): تطور مجموعات القاعدة عبر الوطنية في ليبيا



Source: Lydia Sizer, October 2017, P: 10

4 . سيناريوهات مستقبل العالم العربي في ظل انعكاسات البيئة الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي:

تواجه المنطقة العربية في فترة الانتقال الديمقراطي العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، في ضوء ذلك أصدر "معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) دراسة بعنوان: "مستقبل العرب... ثلاثة سيناريوهات لعام 2025"، شارك فيها مجموعة من الخبراء والباحثين، وحررها كل من Florence Gaube كبير المحللين في معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، وAlexandra Laban مساعد باحث في الجمعية البرلمانية للناتو في بروكسل. (رؤية أوروبية: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العرب. تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/01)، بالإضافة إلى تقرير المعنون: "الاتجاهات العالمية في عام 2030: هل يمكن للاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات المقبلة؟ والصادرة من مؤسسات الداخلية المستحدثة في الاتحاد الأوروبي، وتقدم المشورة فيما يتعلق بالسياسات المتوسطة والبعيدة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويقدم التقرير رؤية شاملة لشكل العالم خلال الـ 15 عاما القادمة، واعتمد التقرير في بياناته على التقارير الصادرة من مؤسسات دولية مختلفة، وقد صدر التقرير في عام 2015. (استشراف المستقبل: كيف سيكون شكل العالم في عام 2030؟). وبناء على ذلك نضع سيناريوهات مستقبل العالم العربي في ظل التفاعلات الدولية الجديدة وتداعيات الحراك العربي من خلال ثلاث سيناريوهات:

السيناريو الخطي: وهو السيناريو الذي يفترض وجود الاضطراب العربي **The Arab (Simmer):** (rawabetcenter.com)

- ❖ بقاء نسبة البطالة وضعف المشاركة السياسية في الدول العربية.
- ❖ تهديد الارهاب في الدول العربية، بالرغم محاولات احتواء هذا الخطر، فان نطاقه سيجعل الإقليم عالقا في صراع ممتد، بما يؤجل عملية إصلاح داخلية من منطلق الأسباب الأمنية.
- ❖ الصراع والعنف في سوريا ولبنان واليمن لن يمنع التكامل الإقليمي فقط، بل يعوق أيضا التنمية الاقتصادية على نطاق واسع داخل المنطقة.

❖ التوترات الأمنية في سوريا وليبيا، واستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، فالحرب الأهلية السورية ستستمر في التأثير سلباً على لبنان والعراق والأردن من الناحية الاقتصادية، في ظل فشل كل اتفاقيات السلام بين النظام والمعارضة، استمرار الانقسام الداخلي الذي تعاني منه سوريا وفي ظل عدم توحيد القوى المعارضة السورية.

وبالتالي: فإن هذا السيناريو يفترض أن الدول العربية ستسعى لعمل إصلاحات، إلا أنها لن تكن كافية لإحداث تغيير حقيقي في حياة المواطنين.

ب. السيناريو الإصلاحى التفاؤلى: يفترض هذا السيناريو وجود الطفرة العربية (The Arab Leap):

❖ القيام بفعل سياسي واسع من أجل إنشاء دولة جديدة داخل الدول الأم من خلال قيام حكومة وحدة وطنية، تضم النشطاء السياسيين في الداخل، حيث تتشكل هذه الحكومة بعيداً عن نظام الأسد، وتتألف من الشباب السوري في الداخل، وتقوم هذه الحكومة بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وهذه المؤسسات الوسيطة سوف تتولى تشكيل لجان تابعة لها وتعمل ضمن إشرافها، وسوف تكون مهمة هذه اللجان الإشراف على الوضع الميداني للقاعدة المجتمعية السورية، حيث سيتم التنسيق بين هذه اللجان من خلال المؤسسات الوسيطة التي سوف تتولى تأدية المهام الملقاة على عاتقها، تبعاً لما سيتم إيفاده من خلال المؤسسات الوسيطة، وهنا سوف تدخل سوريا في مرحلة بناء دولة جديدة داخل الدولة الأم، وسوف تقوى على حسابها، وفي مرحلة ما سوف ينهار نظام الأسد بكل مؤسساته وأطره الخارجية والداخلية، وفي لحظة الانهيار سوف تظهر الدولة الجديدة للوجود وتعبر عن نفسها من خلال فعل سياسي حقيقي وعلمي. (ساعو، 2014.2013، ص:211).

❖ سوف تبدأ بعد 5 سنوات من الحراك العربي، إذ سيبدأ الاقتصاد العالمي، وبالتحديد منطقة اليورو يتعافى، وسوف تتمكن الاقتصاديات العربية من أن تكون نقطة تحول رئيسي في هذا الأمر، وسوف تنخفض نسبة البطالة في مصر بنسبة 8%، وفي المغرب 7.2%، وتونس 6.9%، كما سترتفع معدلات الناتج المحلي

الإجمالي في جميع الدول العربية، وبالتحديد في مصر إلى 6.2%، وتونس 4.2%. (رؤية أوروبية: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العرب 2025)

❖ من المتوقع سنة 2025 أن تؤسس الدول العربية قوات حفظ السلام، وتكون أول مهمة لها في سوريا، والتي سيمهد اتفاق السلام فيها إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة. (rawabetcenter.com)

3. السيناريو الراديكالي التشاؤمي: يفترض هذا السيناريو الانهيار العربي (The Arab Implosion) (http://rawabetcenter.com)

❖ معضلة الدولة الهشة: مع تنامي الحدود الفاصلة بين المحلي والعالمي، لم يعد فشل المؤسسات الداخلية وتردي الحالة الأمنية مؤثراً على الدولة والدول المحيطة بها فحسب، بل امتد تأثيره ليصل إلى النطاق العالمي، إن انتشار الدول الهشة لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، قد أصبح لها تأثير كبير على الأمن العالمي، بعد أن أصبحت هذه الدول بيئة خصبة للصراعات والإرهاب.

❖ الهجرة إلى دول الجنوب: على النقيض من المعتاد من اتجاه سكان دول الجنوب إلى الهجرة إلى دول الشمال المتقدمة، من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تزايد الهجرة بين دول الجنوب وبعضها البعض، وهو ما يمكن تفسيره بأن السنوات القادمة سوف تشهد استمرار الصراعات في الدول النامية، مع تأثر هذه الدول بالتغيرات المناخية بشدة في ظل عدم قدرتها على اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهتها، وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين من هذه الدول.

❖ تراجع العالم العربي في العديد من الجبهات، وذلك بسبب ظهور تنظيم داعش إهمال تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها خلق فرص جديدة للعمل وتحقيق التنمية.

5. خاتمة:

في ختام دراستنا يمكن القول أن الاستراتيجية التي اتخذتها الصين في إطار التحالفات السلمية في البيئة الدولية فرضت عليها عدم اتباع المسار القديم للقوى العظمى التاريخية التي تعتمد على العدوان والتوسع لتحقيق صعودها وهو ما تتخذه السياسة الأمريكية في التنافس التعددي، فالصين حسب التقارير الصادرة من

جهاتها الفاعلة تتضمن سياسة الدفاع بطرق سلمية من خلال التنمية السلمية، اما من ناحية القضايا الإقليمية، تستمر الصين في تبني أسلوب الحوار والحفاظ على السلام العالمي، وتعارض استخدام القوة وهذا ما أثبتته خلال دورها الريادي في قضية كوريا الشمالية، والقضية النووية الإيرانية، وأزمة سوريا والشرق الأوسط، كما نستنتج أن موجة الانتقال الديمقراطي برزت من خلالها قوى إقليمية كبرى، أتيحت لها فرصة بسط سيطرتها لمحاولة فرض قوتها ونفوذها واستراتيجيتها سواء من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر في إدارة الحراك العربي بالمنطقة العربية، حيث نجد إيران تسعى عبر مؤيديها في المنطقة تأكيد تواجدها في كل من العراق ولبنان وسوريا واليمن، مقابل ذلك نجد تركيا تحاول تعزيز مكانتها الجيو استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، كما نستنتج أن الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية سوف تؤثر على مستقبل العالم العربي في ظل تزايد التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت من خلفيات الحراك العربي وهذا ما يؤثر على دول الجوار، كما أن الخلافات والصراعات الداخلية في الأنظمة السياسية العربية ستدفع كل دولة إلى هندسة سياستها تجاه ما يحدث في المنطقة العربية.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ إن التحليل الجيو سياسي للعالم العربي من مثلث الثروة والقوة والموقع هو محل استغلال للدول الغربية نظرا لغياب الرؤى الاستراتيجية العربية للحفاظ عليها، وبالتالي فمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية تبقى محل نزاع وتنافس لاستغلال عوامل قوة الدولة التي تتمتع بها.
- ❖ إن التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي تبقى محل إشكالية لدى دول المغرب العربي خاصة وأن البيئة الداخلية لاتزال محل أزمات سياسية (أزمات التنمية السياسية)، فالتجربة الانتقالية في هذه السيرة التاريخية أدت إلى زيادة الهجرة غير الشرعية، والإرهاب الإلكتروني خاصة في ظل الثورة التكنولوجية والرقمية.

❖ إن التطورات المتسارعة في النظام الدولي من حيث بروز قوى وظهور قوى جديدة ستشكل تحالفات جديدة مع الدول التي تتمتع بموقع جيواستراتيجي فعال من منطلق "التحالف لمكافحة الإرهاب" ستتحده الولايات المتحدة الأمريكية كأولوية لإدارة سياستها الخارجية.

التوصيات:

1. محاولة إيجاد مقارنة شاملة عربية للحد من تفاقم الأزمات السياسية في ظل التجربة الانتقالية مع ضرورة توافق موحد لتطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول للحفاظ على الاستقرار والأمن وسيادة الدول.
2. ضرورة مواجهة التحديات الأمنية والسياسية من خلال الاتفاقيات بين دول العالم العربي وضرورة تفعيل دور الجامعة العربية في ظل الانتقالات الدولية والتنافس والصراع بين القوى الدولية الكبرى للهيمنة والحفاظ على التموذج في دول العالم العربي.
3. محاولة صناعة قرار عربي موحد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال تبني مقارنة شاملة لمكافحة الإرهاب ومختلف التهديدات من خلال تشخيص هذه المشكلة ومن ثم تطبيق الهندسة الأمنية والاجتماعية والسياسية والعسكرية لتوفير زحف الاستراتيجيات القوى الكبرى التي تسعى لخلق أزمات بين دول العالم العربي.
4. ضرورة وضع مناهج تنظيمية وقوانين ومقاربات مدروسة بدقة وموضوعية للخروج من مشكلة العجز التنفيذي والممارسات للمنظمات الإقليمية العربية ومنها جامعة الدول العربية لتفعيل دورها الأساسي في تحقيق الأمن الداخلي للدول الأعضاء.
5. ضرورة تطبيق مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود ووضعها محل التنفيذ للحد من التجريم.

5. قائمة المراجع:

أولاً- الكتب

حسن، حسن(2017). **النظم التسلطية العربية حاضنة الارهاب**، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

ثانيا - الدوريات والملتقيات

أبوهدية، نايي (د.ن)، **المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، عدد08، ص: 118-119.

بشكيط، خالد (جوان 2018)، **التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة - دراسة في حدود العلاقة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 06، ص: 205.

باخوبة، دريس (جوان 2014)، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس، الجزائر والمغرب أنموذجا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 11، ص: 105.

رباحي، أمينة(2011)، **تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد6، ص: 30.

سلاطنية، بن تركي(د.ن)، **التطرف الفكري والممارسة السياسية في المغرب العربي**، مجلة الإحياء، العدد 05، ص:26.

موشي، زقاغ (2017)، **مكافحة الإرهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر تونس المغرب**، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، عدد 10، ص: 303.

وحدة الدراسات السياسية (23/ مارس 2020)، **تعامل ترامب مع جائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها المحتمل في حظوظه الانتخابية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 01.

ثالثا-الرسائل الجامعية:

ساعو، أحمد(2014/2013)، **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو استراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية**. مذكرة الماستر، علوم سياسية، جامعة بسكرة، ص: 211.

رابعاً- المواقع الالكترونية

استشراف المستقبل: كيف سيكون شكل العالم في عام 2030؟، <http://rawabetcenter.com>، تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/20.

الحفيظ، محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، <http://www.caus.org.lb>، تم تصفح الموقع يوم: 20/04/30
رؤية أوروبية: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العرب 2025 -مركز الروابط، rawabetcenter.com ،
تم تصفح الموقع يوم: 2020/09/06

علاء، مستقبل الدولة الوطنية في ضوء اشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، مجلة المستقبل العربي، <http://www.causlb.org>، تم تصفح الموقع يوم: 2020/05/01.
المركز العربي للبحوث والدراسات: مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية <http://www.acrseg.org/36537>، تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/30.

مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية (2-2).
<http://rawabetcenter.com>، تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/01.

المركز العربي للبحوث والدراسات: مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، <http://www.acrseg.org/36537> تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/30.

علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة". المجلة العربية للعلوم السياسية، ص: 15.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/3laa_3bd_alhafeez_mhmd.pdf تم تصفح الموقع يوم: 2021/03/04.

باللغة الأجنبية:

1. Al_Moqdad, (july2015) ,Arab Geopolitical Constituent and the Impact International Strategic Plans. International Journal of Humanities and Social Science, vol 5, no=7.
2. Boeke, Roy ,Zuijdewijn,(April 2016), Transitioning From Military Interventions To Long-term Counter- Terrorism Policy The case of Libya(2011-2016), Leiden University- Institute of Security and Global Affairs. Gaub , Laban,(2015), Arab Futures : Three scenarios for2025. Report Issue,N=22.